

الثروة النفطية في البلدان العربية ومدى فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية

أ. طيبي حمزة

جامعة المسيلة - الجزائر

economy28@gmail.com

Abstract:

The importance of oil in the Arab countries , by providing financial surpluses are necessary to finance the planned economic and social development in these countries . The oil has played a key role in determining the course and nature of development since the seventies and until the present day . Came the importance of oil as a strategic commodity is a staple in the industry and have an effective impact on various aspects of economic activity and the financial and banking sector, and also considered an important commodity in international trade, a major source of oil producing countries . And here lies the importance of analysis and evaluation of the role of oil in the economic track of the Arab countries.

Key words: Arab oil, the financial crisis, development, natural wealth, foreign investments.

الملخص:

تتبع أهمية النفط في البلدان العربية من خلال توفيره لفوائض مالية تعتبر ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان. ولقد لعب النفط دورا رئيسيا في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ السبعينات وحتى وقتنا الحاضر. وقد جاءت أهمية النفط باعتباره سلعة استراتيجية تعتبر مادة أساسية في الصناعة ولها أثرا فعالا على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي، وكذلك يعتبر سلعة هامة في التجارة الدولية ومصدر رئيسي للدول المنتجة. ومن هنا تكمن أهمية تحليل وتقييم لدور النفط في المسار الاقتصادي للبلدان العربية.

الكلمات المفتاحية: النفط العربي، الأزمة المالية، التنمية، الثروة الطبيعية، الاستثمارات الأجنبية.

مقدمة

بداية لا بد من التأكيد على أن النفط الخام كان وسيبقى لأمد غير منظور المصدر الرئيس للطاقة في العالم والسلعة الأكثر وفرا وتوفيرا لإنتاج هذه الطاقة، وعليه فالنفط هو المادة الاستراتيجية التي تبنى عليها اقتصادات وسياسات الدول الصناعية وكذلك النامية، وما يستتبع من برامج استثمارية ضخمة وخطط تنموية يلعب فيها النفط الدور الأساس. وشاءت الأقدار أن تكون الدول العربية المنبع الأول والأكبر في العالم لإنتاج النفط الخام حيث تشكل قدرته الإنتاجية قرابة 30% من الإنتاج العالمي ويمثل احتياطيها النفطي حوالي 68% من الاحتياطي العالمي المؤكد، كما أنه يمثل للبلدان العربية المصدر الرئيس للدخل.

واستنادا إلى تقارير دولية فإن أهمية النفط العربي ستزيد خلال السنوات العشرين المقبلة. ولقد بينت تجارب التنمية في البلدان العربية أن نعمة الموارد الطبيعية تحولت في حالات كثيرة إلى نقمة. فقد كان لوفرة الموارد الطبيعية (النفط) أحد أهم محددات الإخفاق الاقتصادي في هذه البلدان، الشيء الذي جعل موضوع العلاقة بين النفط والتنمية محورا أساسيا في كثير من الدراسات والأبحاث التي حاولت البحث عن سبب عدم تمكن الكثير من البلدان العربية التي تملك مورد النفط من النهوض بالاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية المستهدفة رغم الأموال الطائلة التي حققتها من عوائد النفط خصوصا في فترات الطفرات النفطية، مما جعل

الكثير من البلدان العربية النفطية إن لم تكن كلها تقع في فخ ظاهرة لعنة الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى أن النفط يعتبر موردا طبيعيا ناضبا قد يزول في يوم ما.

في هذه الدراسة نطرح سؤالاً مركزياً هو: لماذا لم تقم الثروات الطبيعية وعلى رأسها النفط بدور فعال في عملية التنمية في الوطن العربي؟ لماذا لم يستثمر هذا المورد في تحقيق التنمية؟ وكيف يمكن لهذه الثروات أن تقوم بهذا الدور على أفضل وجه؟

وللإجابة عن هذا السؤال نقسم البحث إلى أربعة محاور رئيسية:

المحور الأول: ماهية النفط

المحور الثاني: أهمية النفط العربي ومكانته

المحور الثالث: النفط العربي نجاح أم فشل للتنمية؟

المحور الرابع: النظرة مستقبلية للنفط العربي في ظل الأزمة المالية العالمية

المحور الأول: ماهية النفط

ظل الفحم ولفترة طويلة من الزمن المصدر الرئيسي للطاقة العالمية، خاصة بعد الثورة الصناعية التي اعتمدت بشكل كبير على الفحم، لكن باكتشاف النفط في سنة 1859 بأمريكا، لتليها دول أخرى مثل روسيا سنة 1863، تناقصت قيمة الفحم، بحيث أصبح النفط المصدر الرئيسي للطاقة العالمية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، والمحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي في ظل النمو الاقتصادي العالمي المتزايد نظراً لملاءمته للتطورات الحاصلة في الصناعة الحديثة.

أولاً: مفهوم النفط

عرف النفط قبل الميلاد بآلاف السنين باسم "ميزوبوتيميا" في بلاد الرافدين (العراق القديم) وبلاد فارس (إيران) وفي الصين، وقد استعمله القرطاجيون في تزييت الطرق، وعرفه الفراعنة في مصر القديمة، وفي القرون الوسطى كان معروفاً عند الهنود الحمر في شمال بيرو والإكوادور الذين استخدموه في علاج المرضى، ولطلي أجسامهم استعداداً للقتال، ولكن لم يكن يتمتع بالمكانة التي هو عليها الآن. والنفط يتميز عن غيره من المواد الطاقية الأخرى بمكوناته المتعددة التي تضمن له الاستخدامات المختلفة في مجالات عدة، وتواجهه بكميات هائلة في مختلف مناطق العالم التي تضمن تغطية الاستهلاك المتزايد من الطاقة، بالإضافة إلى هذا فإن سهولة نقله وكميات معتبرة جعل كل دول العالم تعتمد عليه كمصدر رئيسي للطاقة لتلبية حاجياتها الاستهلاكية.

والبتروكرومات منتج الأرض القديم، تكون جيولوجياً منذ ملايين السنين. ومصطلح البترول هو عبارة عن كلمة لاتينية "pétroleum" والتي تنقسم إلى قسمين: "petr" وتعني الصخر، "oleum" التي تعني زيت، أي معنى كلمة Petroleum زيت الصخر¹ وهو أيضاً النفط كما عرف عند العرب.

ومن الناحية التقنية البترول أو النفط الخام (يستعملان بالمعنى نفسه) هو مزيج من الهيدروكربونات والهيدروكربونات الثقيلة التي تستخلص بشكل رئيسي من مخازن النفط الخام. وعندما توجد البنتانات والهيدروكربونات الثقيلة في مخازن الغاز الطبيعي، تعرفان باسم المتكثف. وفي الواقع يعامل المتكثف على أنه نفط. كما يمكن أن تنتج مخازن النفط هيدروكربونات سائلة خفيفة مثل البروبان والبوتان، وهذه يتم تصنيفها على أنها غازات طبيعية سائلة (LNG)².

ثانياً: أنواع النفط

عندما نتكلم عن النفط في هذه الدراسة فإننا نعني بهذه التسمية اختصاراً لكل المنتجات من البترول الخام والغاز الطبيعي، وغاز البترول، والمكثفات التي تشكل مجموع المنتجات التي تسمى بالمحروقات.

إن استخدام البترول السائل كمادة خام أولية وطبيعية قد عرف في حضارات العالم القديم منذ فجر التاريخ -كما ما ورد - وكان استغلال البترول بدائيا ومحدودا، واكتشافه وتوفره اعتمد على الصدفة والقوى الطبيعية في ظهوره على السطح. والنفط كمادة طبيعية يتواجد إما³:

- في حالة سائلة: وهو البترول الاعتيادي **Pétrole conventionnel** وهو البترول التقليدي المعروف؛
- في حالة صلبة: وهو البترول غير الاعتيادي **Pétrole non-conventionnel** ويتكون من عروق إسفلتية صلبة عبارة عن صخور (القار) **Sables bitumeux**، أو حجر السجيل وتسمى هذه الأنواع أيضا (بالبترول غير التقليدي)؛

- في حالة غازية: وهو الغاز الطبيعي ومنه غاز البوتان والبروبان وغيره من الغازات؛
ويلحق بالبترول الصلب غير الاعتيادي **non-conventionnel** البترول السائل غير القابل للاستغلال الاقتصادي بالوسائل التكنولوجية الحالية، أي المتواجد في المناطق الوعرة أو أعماق البحار وغيرها، بحيث يكون استغلاله بتكاليف جد مرتفعة. وتوجد احتياطات معتبرة من البترول المستخرج من رمال وأحجار القار يتم اللجوء إليها واستغلالها في ظروف ارتفاع أسعار البترول الخام.

المحور الثاني: أهمية النفط العربي ومكانته

إن موضوع النفط العربي والتجربة النفطية العربية ليس موضوعا اقتصاديا بحتا، بل هو موضوع متشابك في إطار قضية واحدة تتفاعل فيها العوامل الفنية والاقتصادية والسياسية والاستراتيجية والاجتماعية تفاعلا قويا.

أولا: أهمية النفط السياسية والاستراتيجية

المعروف أن توزيع الثروة البترولية في العالم هو توزيع غير متساو فهناك بلدان صغيرة ليست لها قوة سياسية أو عسكرية، تمتلك احتياطا كبيرا من البترول في حين أن معظم الدول الصناعية الكبرى باستثناء الولايات المتحدة وروسيا (الاتحاد السوفياتي السابق) محرومة منه. هذا الواقع جعل من البترول وكيفية الحصول عليه هدفا من أهداف التخطيط السياسي والاستراتيجي لدول العالم الصناعي، وأصبحت المناطق الحيوية كالشرق الأوسط وشمال افريقيا تحتل مركز الصدارة في العلاقات الدولية منذ منتصف هذا القرن وحتى الآن.

كما أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إتجاه الوطن العربي لا يمكن أن تتم بمعزل عن موضوع البترول الذي تعتبره مادة استراتيجية لأنها القومي، وتطبيقا لهذا المبدأ دأبت منذ منتصف هذا القرن على إقامة الأحلاف السياسية وانشاء القواعد العسكرية لتأمين تدفق البترول وحماية طرق امداداته.

وقد برز الدور السياسي للبترول بشكل فعال من خلال الحروب التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في ظل الصراع العربي - الاسرائيلي، فمن أزمة السويس 1956 مرورا بحرب أكتوبر 1973 إلى الحرب العراقية - الإيرانية سنة 1980 ثم حرب الخليج سنة 1991 والعدوان الأخير على العراق سنة 2003 كان البترول في كل هذه الحروب عنوانها الأكبر وهدفها المعلن والخفي حتى أطلق عليها تسمية حروب البترول.

ثانيا أهمية النفط الاقتصادية

تكمن أهمية النفط باعتباره سلعة استراتيجية تعتبر مادة أساسية في الصناعة ولها أثرا فعلا على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي، كما يعتبر كذلك سلعة هامة في التجارة الدولية ومصدر دخل رئيس للدول المنتجة. ومن هنا تتبع أهمية النفط في البلدان العربية من خلال توفيره لفوائض مالية تعتبر ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الأقطار. إضافة إلى كل هذا فإن أهمية النفط العربي تعود إلى⁴:

1. أهمية النفط كمصدر للطاقة؛
2. أهمية النفط كمادة خام للصناعة البتروكيمياوية؛

3. أهمية قطاع النفط كمجال للاستثمارات الأجنبية؛

4. أهمية النفط في أنشطة التسويق والنقل والتأمين والخدمات المختلفة.

ونظرا إلى أن الحقول النفطية الرئيسية تقع في المناطق البرية القريبة من المياه العميقة، أي القريبة من موانئ التصدير، فإن تكاليف إنتاج النفط العربي أرخص بكثير من تكاليف إنتاج النفط في المناطق الأخرى من العالم، وبحسب إحصاءات منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك) فإن احتياطي الدول العربية من النفط الخام في نهاية عام 2011 بلغ 713.7 مليار برميل، بزيادة 0.1 % مقارنة بالعام 2010 مشكلا بذلك حصة 57.6 % من الاجمالي العالمي⁵.

ولقد بلغ اجمالي الصادرات العالمية من النفط الخام ومنتجاته لعام 2010 بنحو 53.5 مليون برميل يوميا، فحين شكلت الصادرات النفطية من الدول العربية حوالي 35.5 % من اجمالي الصادرات النفطية العالمية إذ بلغت نحو 19 مليون برميل يوميا في عام 2010⁶.

كما تقوم الدول العربية المنتجة للبتروكود دور بارز ومهم في التأثير على السوق البتروكودية العالمية من خلال عضويتها في منظمة أوبك بفضل ما تمتلكه من احتياطات نفطية وغازية هائلة، وباستحواذها على جزء كبير من الانتاج العالمي. ولا يقتصر تأثير الدول العربية النفطية على مجريات السوق البتروكودية العالمية في الوقت الحاضر فحسب بل يتعداه لتظل عنصر فاعل ومؤثر في السوق، بفضل تزايد اعتماد الدول المستهلكة للطاقة على بترولها في المستقبل⁷. هذه الخصائص والمزايا التي تمنح من يملك القرار في الساحة النفطية العربية، القوة والقدرة على الساحة الدولية، كما تمنحه النفوذ في الأسواق العالمية.

ثالثا: الدور الاقتصادي للثروة النفطية العربية

البلدان النفطية لا تشبه في اقتصادياتها بقية الدول النامية، حيث الأهمية النسبية للنفط في الاقتصاد، وحجم الاحتياطات النفطية، ونضج الصناعة النفطية فيها. ولقد حاولت النظرية الاقتصادية أن تعرف مشكلة التنمية الاقتصادية في البلدان النفطية، فأنشأت مفهوم الدولة الريعية، ويكمن الفرق الأساسي بين الدول المصدرة للنفط وبين غيرها من الدول النامية في أن معظم عوائد التصدير تتدفق مباشرة إلى الحكومة في شكل ريع النفط، وحكومة الدولة النفطية تقوم بإعادة توزيع ذلك الريع في شكل إنفاق حكومي.

فلقد واكب تطور أسعار النفط في فترات معينة تدفقات مالية ضخمة لدى مجموع الدول العربي المصدرة للنفط، شكلت أرصدة نقدية تفوق الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان. وبالرغم من النواحي الإيجابية الواضحة لتلك العائدات في تحسين المستوى الاجتماعي والمعيشي لمواطني هذه الدول، إلا أن لهذه الفوائض أيضا نظرا لحجمها تكلفة اقتصادية واجتماعية، أي النواحي السلبية التي نجمت عن التدفق السريع والمفاجئ لهذه الثروة⁸.

والبلدان العربية المصدرة للنفط تمر بمرحلة اقتصادية تاريخية من حيث توفر فوائض مالية هائلة ناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، ربما لا تتكرر لها إلا بعد كل 25 سنة، أسعار النفط ارتفعت أول مرة بعد الحظر العربي عشية حرب 1973، ثم ما لبثت أن انخفضت وارتفعت مرة أخرى في بداية الثمانينات على حرب الخليج الأولى لتتجاوز أربعين دولارا أمريكيا للبرميل، ثم انخفضت حتى وصل سعر البرميل إلى ثمانية دولارات أمريكية، وفي سنة 2007 قارب سعره 100 دولار للبرميل، وخلال شهر فيفري من سنة 2008 وصل إلى 104 دولار للبرميل⁸.

بمعنى آخر لا أحد يضمن استمرار أسعار النفط على ما هي عليه وبالتالي فإن من المهم أن نستفيد من هذه الفرص التاريخية لنستقطب استثمارات جديدة في هذا القطاع الحيوي ومحاولة الاستغلال الرشيد للمداخل البتروكودية في مشاريع استثمارية بدلا من تركها كاحتياطي (أموال مجمدة) لتخفيض تكلفة الفرضة الضائعة.

الجدول (01): توقعات الأسعار الأساسية (100 = 2005، بالدولار الأمريكي الثابت)

التوقعات					الحالية					
2025	2020	2015	2013	2012	2011	2010	2000	1990	1980	السنوات
179.8	180.2	182.4	184.8	190.6	188.1	144.7	53.2	43.4	66.0	الطاقة

Source: Centre de Recherches Statistiques Economiques et Sociales et de Formation pour les Pays Islamiques, **Rapport économique annuel dans les pays membres de l'OCI**, Turquie, 2012, p : 24.

إن ما تحصل عليه الدول العربية النفطية من عائدات مقابل تصديرها لسلعة البترول في الأسواق الدولية الذي يمثل الربح البترولي ما فتى يتناقص بشكل مستمر، بسبب عاملي التضخم وانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي المعتمد في تجارة النفط. وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن الربح يمثل الفرق بين التكلفة الكلية (إنتاج ونقل وتكرير وتسويق توزيع) وبين سعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي، فإن ما تحصل عليه الدول المصدرة للبترول من هذا الربح يعد ضئيلاً جداً بسبب سيطرة الشركات العالمية على أسواق الاستهلاك النهائية. وهذا التآكل في العائدات يبرر مطالبة الدول المنتجة للبترول بنصيب عادل من هذا، كما أن سلعة النفط باعتبارها ثروة طبيعية ناضبة يجب أن يكون لها سعر مستقل لا يرتبط بتكلفة الربح الإنتاج التي لا يعتد بها في تسعير المواد الناضبة.

ولذلك فإنه من الخطأ النظر إلى الزيادة في الأسعار كفوائض وأرقام مطلقة لأن الأرقام المطلقة لا تعكس الزيادة الحقيقية وإنما ينبغي أن ينظر إليها من حيث قوتها الشرائية، فإذا لم تحسن الدول النفطية استخدام الفوائض البترولية بتبني استراتيجيات للتنمية تحقق التطور الاقتصادي والاجتماعي وتضمن حقوق الأجيال التالية، تكون قد أهدرت ثرواتها الطبيعية الغير متجددة لقاء ثراء ظاهري لا يلبث أن يتراجع بتراجع عائدات النفط. والجدول التالي يبين المقارنة بين أسعار البترول الاسمية وأسعاره الحقيقية بعد تصحيحها باستخدام عنصر سعر الصرف وتضخم الدولار.

الجدول (02): أسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية 2000 - 2011 دولار / برميل

السنة	السعر الاسمي	الرقم القياسي ° 2000 = 100	السعر الحقيقي
2000	27.6	100.0	27.6
2001	23.1	101.9	22.7
2002	24.3	103.5	23.5
2003	28.2	105.3	26.8
2004	36.0	107.5	33.5
2005	50.6	109.3	46.3
2006	61.0	112.1	54.4
2007	69.1	114.6	60.3
2008	94.4	116.9	80.8
2009	61.0	117.8	51.8
2010	77.4	119.0	65.0
** 2011	107.5	121.3	88.6

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك)، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 38، الكويت، 2011، ص: 101.

* الرقم القياسي يمثل مخفض الناتج المحلي الاجمالي في الدول الصناعية، كما ينشرها صندوق النقد الدولي
**بيانات تقديرية

المحور الثالث: النفط العربي نجاح أم فشل للتنمية ؟
أولاً: إيجابيات النفط في التنمية في البلدان العربية النفطية

يلعب قطاع النفط دورا حيويا في تحريك عملية التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، سيما وأن عائداته تشكل العمود الفقري لاقتصادات أغلب البلدان العربية. كما ساهمت صناعة البترول في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقه في اقتصادات البلدان العربية وبشكل خاص المصدره الرئيسيه للنفط منها خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

قد يرى البعض أن عائدات النفط استخدمت من أجل إعمار وتنمية الاقتصاد والمجتمع في البلدان المنتجة للنفط، كما إن قسما منها خصص لمساعدة البلدان العربية الفقيرة أو لما يدعى دول المواجهة مع إسرائيل، وإن الإعمار في البلدان المنتجة استدعى استحضار العديد من الأيدي العاملة من الدول العربية والدول الآسيوية والأفريقية، مما أسهم في تنمية البلدان المصدره للعماله. والى جانب ذلك يقول دعاة هذا الإتجاه إن الدول المنتجة أحدثت صناديق للتنمية لخدمة التنمية في البلدان العربية والنامية، إضافة الى استثماراتها المباشرة في هذه البلدان. كما ان عائدات النفط، استخدمت في مجال الدفاع والتسليح الحديث، مما عزز مكانة الدول المنتجة.

ولقد كان عقد السبعينات في القرن العشرين، محصلة لجهود الدول العربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي العمل الاقتصادي العربي المشترك بإتجاه التكامل الاقتصادي العربي وتحقيق الامن الاقتصادي العربي.

ولقد ساهم النفط وعائداته في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقه في الأقطار العربية المصدره للنفط خلال العقود الثلاثة الأخيرة، حيث تم استخدام عائدات النفط لتحديث البنية التحتية وخلق فرص العمل وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، كما تمكنت من زيادة الاحتياطات الرسمية والحفاظ على مستوى دين عام خارجي منخفض نسبيا، وارتفعت متوسطات مداخل الأفراد في هذه البلدان بنسب ملحوظة⁹.

كما كان لظاهرة الارتفاع الكبير في أسعار النفط التي شهدتها الاقتصاديات العربية المصدره للنفط منذ بداية الألفية الثالثة، بدون شك، انعكاسات كبيرة على الأوضاع والسياسات الاقتصادية في هذه البلدان. فزيادة الإيرادات النفطية قد ساعدت على تحسين معدلات النمو الاقتصادي. هذا الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي زاد من توافر فرص الاستثمار ومشاريع التنمية، كما أدى إلى خلق فرص عمل ساعدت من تخفيف معدلات البطالة، وفي بعض الحالات تحسين مستويات المعيشة.

ثانيا: فشل البلدان العربية النفطية في تحقيق التنمية

إن الجوانب الإيجابية العديدة، التي سبق الإشارة إليها في هذا حول العلاقة بين النفط والتنمية يجب ألا تحجب عنا رؤية العديد من السلبيات والجوانب غير المشرفة التي تحفل بها الحقبة النفطية الجديدة. فلقد بينت تجارب التنمية في البلدان العربية أن نعمة الموارد الطبيعية تحولت في حالات كثيرة إلى نقمة. فقد كان لوفرة الموارد الطبيعية (النفط) أحد أهم محددات الإخفاق الاقتصادي في هذه البلدان، بمعنى أن الوفرة في الموارد الطبيعية قيدت فرص تحقيق تنمية اقتصادية في هذه البلدان.

حيث أدت الوفرة النفطية بعملية التنمية إلى بلوغ طريق شبه مسدود أصبحت التنمية فيه مشلولة تقريبا، واقتصر ما يتم تحقيقه من نمو في الناتج المحلي الإجمالي على ما يتحقق من ارتفاعات في سعر النفط. وعلى الرغم من الأهمية الكبرى التي تلعبها الاكتشافات النفطية في الاقتصاديات الدول النفطية، إلا أن المشكلة الأساسية تتمثل في ضعف الروابط التي تخلفها هذه الصناعة، كصناعة استخراجية، مع باقي قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث يمكن إنتاج النفط بشكل منعزل تماما على باقي صناعات الاقتصاد، مما يعني ضعف الروابط بين هذا القطاع والاقتصاد ككل. ويمكن القول بأن عملية النمو تسير حاليا بدون رؤية واضحة وبدون آليات تحقق التكامل المفترض بين ما يتم تنفيذه من مشروعات تصب في النهاية لتحقيق المستهدفات الكلية للدولة على المدى الطويل.

وعموما فقد استخدمت العائدات النفطية، خصوصا في الفترة التي تلت تصحيح الأسعار على النحو الآتي:

1. جزء من هذه العائدات النفطية يذهب الى تمويل الموازنات العادية للدول المنتجة.
2. جزء آخر يذهب الى تمويل نفقات مشاريع التنمية.
3. الجزء الأكبر، موجودات خارجية مستثمرة في الأسواق العالمية خصوصا (الولايات المتحدة - إنكلترا - سويسرا).

ورغم الجهود المبذولة من طرف حكومات هذه البلدان إلا أنها قد اخفقت في تحقيق اهدافها، فلا التنمية ببعدها الاجتماعي تحقق، ولا التكامل الاقتصادي والامن الاقتصادي تحقق، لذا فقد اتسم عقد التسعينات¹⁰:

1. تراجع في معدلات النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي للبلدان العربية (النفطية وغير النفطية).
2. استمرار تدهور شروط التبادل التجاري للبلدان العربية في مجموعها.
3. استمرار تدهور معدلات البطالة، ولاسيما بخصوص الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة.
4. تسجيل مزيد من التدهور في الفجوة الغذائية.

وهناك العديد من الدراسات والبحوث الأخرى، ترى إن الدول العربية المنتجة للنفط بددت الثروة النفطية والهدر والإسراف، وانها لم تستطع خلق تنمية حقيقية، بل عمقت درجة اعتمادها على العوائد النفطية، بدلا من إيجاد نشاطات اقتصادية أخرى، يمكن بواسطتها خلق توازن فيما بين فروع الاقتصاد.

علاوة على ذلك، يرى هذا الإتجاه التحليلي، أن معظم البلدان العربية المنتجة للنفط إتجهت الى توطيد (دولة الرفاه) والإعفاءات الضريبية القائمة على دخل الربيع الاقتصادي من النفط، وبذات الوقت تراجعت أهمية الدخل الناجم عن التراكم الرأسمالي، وأخذت الدولة النفطية بدعم الغذاء والصحة والتعليم والاتصالات، كما قدمت الدعم إلى الصناعيين والزراع من أجل تشجيع الصناعة والزراعة، مما خلق روحا توكلية بدلا عن تشجيع المبادرات الفردية وبناء الإنسان المنتج.

ويرى أصحاب هذا الرأي، إن الأخطر من ذلك، أن عائدات النفط ولدت نزعة لدى البلدان المنتجة نحو التصعيد الضخم للإنفاق العسكري، بما في ذلك الاستيراد الكثيف للأسلحة والمعدات العسكرية الغالية الثمن، والنادرة الاستخدام وغير الضرورية، مما أدى الى نوع من التسابق في التسلح.

وبوجه عام، فقد أخفقت الدول العربية المنتجة للنفط في تحقيق تنمية حقيقية باستخدام أموال النفط، يبدو ذلك واضحا من استمرار ارتفاع نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات، حيث تشكل الصادرات النفطية أكثر من نصف الصادرات من السلع والخدمات في الدول العربية المصدرة للنفط حيث بلغت حصتها 52.2% من إجمالي الصادرات من السلع والخدمات في عام 2010. كما أن الدول العربية المصدرة للنفط تعتمد اعتمادا كبيرا على العائدات النفطية التي تراوحت حصتها ما بين خمس وربع الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 - 2004، إلا أن مساهمة العائدات النفطية ما لبثت أن تصاعدت بصورة ملموسة خلال الفترة 2005 - 2010 حيث قفزت حصتها لتصل إلى أكثر من نصف (53.7%) الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008، ثم تراجعت في عام 2009 لتصل إلى 31.6% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن حصة العائدات النفطية عاودت صعودها في عام 2010 لتبلغ 38.3%¹¹، مما يدل على أن اقتصاد هذه البلدان معتمد على مادة واحدة في نشاطه الاقتصادي وهو أمر بالغ الخطورة، خاصة إذا ما كانت المادة أيلة للنفاد.

إن أهداف التنمية في البلدان العربية لم تتحقق بالمفهوم العلمي، لأن هذه البلدان، وإن طور بعضها بنيته التحتية وأقام بعض الصناعات، إلا إن هذا التطور لم يحقق لها الارتقاء بأوضاعها الاجتماعية وهدم هوة التخلف، كما لم يحقق الاستقلال السياسي- الاقتصادي الناجز، بل بقيت في حالة تبعية للسوق العالمية، وارتبطت من جديد خططها التنموية بتلك السوق، إضافة الى تكريس التبعية التي ظهرت على شكل:

- أ- **تبعية تجارية:** فقد ازداد التبادل التجاري بين الدول العربية والدول الصناعية ولكن لصالح الدول الأخيرة؛
- ب- **تبعية تكنولوجية:** فقد تم نقل التكنولوجيا على نحو غير منظم ودون إعداد لليد العاملة المحلية، وبذلك فإن معظم المصانع تم شراؤها مع مفاتيحها وقطع الغيار والمشرفين الفنيين؛
- ج- **تبعية مالية:** معظم الأموال العربية موضوعة في المصارف الأجنبية، وهي معرضة للتآكل بسبب التضخم وتقلبات أسعار الصرف، إضافة إلى إمكانية استعمالها كسلاح ضد المصالح العربية للاحتياز والاستغلال؛
- د- **تبعية غذائية:** إذ انخفضت مساهمة الزراعة في الناتج القومي وازداد الانكشاف الغذائي للدول العربية؛
- هـ- **تبعية للموارد:** إذ إن معظم اقتصاديات الدول العربية، تعتمد على النفط كدخل وطني تصل في بعض الدول إلى ما نسبته 93% أو يزيد؛

و. غلبة الاقتصاد الريعي في البلدان العربية النفطية على الاقتصاد الانتاجي الأمر الذي لم يسمح بقيام مشروعات اقتصادية مشتركة بين البلدان العربية يمكن ان تكون نواة لهيكل اقتصادي انتاجي عربي في المستقبل.

المحور الرابع: النظرة مستقبلية للنفط العربي في ظل الأزمة المالية العالمية

أولاً: تداعيات الأزمة المالية العالمية على قطاع النفط العربي

1. ماهية الأزمة:

لقد تضررت البلدان المصدرة للنفط في المنطقة العربية نتيجة الهبوط الحاد في أسعار النفط والنضوب المفاجئ لتدفقات رؤوس الأموال الداخلة، وقد كشفت الأزمة عن بعض جوانب الضعف في القطاع المالي على مستوى المنطقة.

وتعتبر الأزمة كمصطلح بغض النظر عن نوعها عن أحداث مفاجئة في أي نظام أو كيان إداري تنطوي على تهديد واضح لاستقرار هذا النظام أو الكيان في ظروف ضيقة الوقت¹²، ومن أبرز التعريفات للأزمات المالية بأنها " اختلال غير خطي في الأسواق المالية بحيث تتفاقم فيها مشكلات الاختيار المعاكس والمخاطر المعنوية* فتصبح الأسواق غير كفؤة، بمعنى انخفاض قدرتها على أداء دورها كقناة لتمويل المستثمرين وهو ما قد يؤدي إلى حدوث انكماش حاد في النشاط الاقتصادي"¹³.

ترجع بذور الأزمة المالية الحالية إلى الاختلال في نمو الأصول المالية - وخاصة أدوات الدين - بما يتجاوز حاجة الاقتصاد العيني، حيث ساعدت التطورات التكنولوجية المعاصرة في ثورة المعلومات والاتصالات على بزوغ ثروة مالية أو ما عبر عنه البعض "بالانفجار المالي" ساعدت على انتشارها على نطاق العالم في مجموعه عبر شبكات الاتصال العالمية، وقد ساعدت هذه الإمكانيات التكنولوجية المعاصرة على فتح فرص الاستثمار أمام المدخرين على اتساع العالم من ناحية، وفي نفس الوقت الذي زادت فيه المخاطر المرتبطة بها نتيجة للتداخل والترابط بين مختلف المؤسسات من ناحية أخرى، وفي هذه المعادلة الجديدة بين الفرص والمخاطر مالت الكفة إلى ترجيح كفة المخاطر¹⁴.

2. انعكاسات الأزمة المالية العالمية على قطاع النفط العربي:

تأثرت بلدان المنطقة العربية كبقية بلدان العالم بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وقد تضررت البلدان المصدرة للنفط في المنطقة العربية بصورة مباشرة من الأزمة المالية العالمية نتيجة الهبوط الحاد في أسعار النفط والنضوب المفاجئ لتدفقات رؤوس الأموال الداخلة.

فقد أدت الأزمة إلى تراجع مستمر للطلب على النفط، مما انعكس ذلك في انخفاض الطلب على النفط وخصوصاً من مجموعة الدول الصناعية المستورد الرئيسي الذي كان الأشد وطأة في أثره على تراجع الطلب العالمي، وانحدار حاد في أسعار التي بلغت أدنى مستوياتها بمعدل شهري 38.6 دولاراً للبرميل بنهاية النصف الثاني من عام 2008. هذا الأمر أدى إلى تراجع قيمة الصادرات الدول العربية من النفط الخام. ومعلوم أن

النسبة الكبرى من الصادرات للدول العربية النفطية تعود إلى مورد النفط الذي يمثل في أغلبه أكثر من 90% من إجمالي الصادرات.

الشيء الذي انعكس في تراجع معدلات النمو وانخفاض إجمالي الإيرادات العامة والمنح وتقلص الوضع الكلي للموازنات العامة وتبخر الفائض الكلي للموازنة العامة، كما أصيبت التجارة العربية بضرر بالغ، وتقلص فائض الميزان التجاري، وتبدد فائض الحساب الجاري للدول العربية خلال عام 2009¹⁵. كما أن تداعيات الأزمة على الاقتصاد العربي أدت إلى تراجع النمو الحقيقي للدول العربية كمجموعة من 6% عام 2008 إلى 2% عام 2009، وأدى تهاوي أسعار النفط والتباطؤ في الاقتصاد إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية للدول العربية بنسبة 13% وللدول العربية النفطية بمعدل 15% في عام 2009، إضافة إلى تراجع حاد في مستوى دخل الفرد وبالتالي تراجع القدرة على الانفاق والإدخار. وتجاوزت نسبة العجز المالي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي لعدة دول عربية نفطية نسبة 3% من جراء الأزمة¹⁶.

لقد ساهمت الأزمة المالية والاقتصادية في تفاقم التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة في المنطقة ولا تزال الكثير من الدول العربية تعتمد بشكل كبير على إنتاج الموارد الطبيعية، وهي ترى اليوم جهودها الرامية لتتويع مصادر الدخل والبحث عن البدائل مهددة بتداعيات الأزمة الحالية.

ثانياً: واقع وأفاق النفط العربي والبحث عن البدائل

تشير التوقعات إلى أن الطاقات المتجددة ستلعب دوراً متزايداً في المستقبل، وعليه فإن الدول العربية ستلجأ إلى الطاقات المتجددة والتي من شأنها دون شك أن تلعب دوراً ريادياً في تحقيق التنمية المستدامة لاقتصاداتها، لذا نجد أنها قد بدأت تواكب التحولات الاقتصادية في هذا المجال وذلك من خلال الجهود المبذولة التي تصب مجملها في تجسيد مشاريع لإنتاج الطاقات المتجددة.

1. ماهية الطاقة المتجددة:

احتلت الطاقة المتجددة أهمية كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية حيث يتوجها العالم إلى استخدام كافة البدائل المتاحة من مصادر الطاقة التي يمكن الاعتماد عليها لمواجهة الطلب المتزايد على الطاقة مستقبلاً. ويقصد بالطاقات المتجددة تلك الطاقات التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري بمعنى أنها الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي لا يمكن أن تنفذ، كما تعرف الطاقة المتجددة بأنها الطاقة التي تولد من مصدر طبيعي لا ينضب وهي متوفرة في كل مكان على سطح الأرض ويمكن تحويلها بسهولة إلى طاقة".

ومنه، نعني " بالطاقة المتجددة " الكهرباء التي يتم توليدها من الشمس والرياح والكتلة الحيوية والحرارة الجوفية والمائية، وكذلك الوقود الحيوي والهيدروجين المستخرج من المصادر المتجددة"¹⁷.

ويمكن أن نعرف الطاقة المتجددة هي " أنها الطاقة المستمدة من المصادر التي يمكن أن تعيد الطبيعة توليدها بشكل مستمر وبدون تدخل الإنسان، مثل المياه والرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية والكتلة الحيوية"¹⁸.

وتتميز مصادر الطاقة المتجددة بقابلية استغلالها المستمر دون أن يؤدي ذلك إلى استنفاد منابعها، فالطاقة المتجددة هي تلك الموارد التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري.

ولقد أثبتت الدراسات المتعلقة بالإمكانات المتاحة من وسائل إنتاج الكهرباء من مصادرها المتجددة في المنطقة العربية، تمتعها بوفرة كبيرة في مصادر الطاقة المتجددة خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، حيث تقع معظم الدول العربية في منطقة الحزام الشمسي. وتتمتع معظم دول المنطقة العربية أيضا بإمكانات جيدة في مجال طاقة الرياح لتوليد الكهرباء، علاوة على مصادر الطاقة المائية في بعض الدول، إلى جانب مصادر طاقة الكتلة الحيوية.

2. الجهود العربية المبذولة في الحصول على الطاقة المتجددة:

إن النفط الذي اعتمد عليه العالم كمصدر أساسي للطاقة وما يزال، سوف يكون مهددا بالنضوب قبل غيره من مصادر الطاقة الناضبة بسبب محدودية احتياطيه، مقارنة بنسبة الاعتماد المتزايد عليه.

ولقد أشار تقرير معهد أكسفورد لدراسات الطاقة الذي قدم في مؤتمر الطاقة العربي لعام 2002 على إن الرسالة الرئيسية لأية دولة تعتمد على عائدات الصادرات من السلع الرئيسية، سواء كانت هذه الموارد قابلة للنضوب مثل النفط أو الغاز أو أي مصدر آخر مثل المنتجات الزراعية، هي إتخاذ اجراءات خطوات كبيرة وملموسة لتنويع اقتصادها¹⁸. وهذا النصيحة لا تزال اليوم حجر زاوية في اي استراتيجية للتنمية المستدامة للدول العربية، وخصوصا بالنسبة للاقتصادات الغنية بالموارد.

ولقد توجهت الدول العربية إلى النظر في استخدام البدائل الأخرى التي يمكن الاعتماد عليها لمواجهة الطلب المتزايد على الطاقة مستقبلا، وفي ظل تذبذب أسعار النفط الخام ولتزايد المخاوف من نضوب النفط والغاز في المستقبل، وهو ما أعطى الطاقات المتجددة أولوية في مجالات البحث والتطوير والتطبيق باعتبارها أكثر البدائل الواعدة ملائمة لتلبية الاحتياجات المتزايدة إلى الطاقة الكهربائية¹⁹.

تتمتع البلدان العربية بإمكانات هائلة من موارد الطاقة المتجددة، بما فيها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بالإضافة إلى الطاقة المائية والطاقة الحرارية الجوفية في بعض المواقع، وتحمل الطاقة الكهرومائية المركز الأول بين مصادر الطاقة المتجددة المستخدمة لتوليد الكهرباء في المنطقة، تليها طاقة الرياح.

ولقد تطوّرت سوق الطاقة المتجددة في المنطقة العربية بسرعة خلال السنوات الأخيرة. فعلى غرار التوجهات العالمية فإن استخدام الطاقة الفولطائية الضوئية الشمسية قد تنامي بشكل متسارع في المنطقة، على رغم أن حصة هذه الطاقة في تلبية إجمالي الطلب لا تزال متدنية. وتحمل الإمارات العربية المتحدة المركز الأول بين بلدان المنطقة في توليد الكهرباء من الطاقة الفولطائية الضوئية، حيث يبلغ إجمالي القدرة المركبة 22.5 ميغاواط، ثم تتبعها مصر ومريتانيا والمغرب بقدرة 15 ميغاواط في كل منها. وهناك الجزائر والبحرين وليبيا والمملكة العربية السعودية بقدرة مركبة تبلغ حوالي 5 ميغاواط في كل منها.

كما بلغ مجموع الاستثمارات الجديدة في الطاقة المتجددة خلال العام 2012 نحو 1.9 بليون دولار، أي ما يوازي ستة أضعاف مجموع الاستثمارات في العام 2004. وللمقارنة، فإن مجموع الاستثمارات العالمية في الطاقة المتجددة في العام نفسه وصل إلى 244 بليون دولار، وهو ثاني أضخم رقم يسجل في سنة واحدة. أما مجموع استثمارات الطاقة المتجددة منذ العام 2006 فبلغ نحو 1.3 تريليون دولار²⁰. ولقد كشفت عدة بلدان عن مشاريع وسياسات في هذا المجال. وهذا التوسع الحديث في سوق الطاقة المتجددة في المنطقة، بالإضافة إلى تنوع الدول المشاركة فيه، ناجم عن الحاجة إلى تعزيز أمن الطاقة وتلبية الزيادة الكبرى في الطلب ومعالجة مشكلة ندرة المياه فاعتبارا من أوائل سنة 2013، يجري العمل على 64 مشروعا جديدا للطاقة المتجددة بقدرة إجمالية تبلغ نحو 6 جيغاواط، وفي ذلك زيادة تصل إلى أربعة أضعاف القدرة الحالية²¹.

ورغم أن الدول العربية قد بذلت جهودا متنوعة منذ عام 1992 من أجل التوسع في استخدام الطاقة المتجددة، سواء على المستوى القطري أو على المستوى العربي، وقد تم تحقيق مستويات مختلفة من التقدم، وإن ظلت جميعها دون التطلعات فمزال نصيب الطاقة الكهربائية المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة دون 4

% من إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة في الدول العربية²²، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في السياسات والأطر المؤسسية والتشريعية الحالية المتعلقة بقضايا الطاقة وارتباطها بإمكانات تطوير تقنيات الطاقة المتجددة ونشر تطبيقاتها.

الخاتمة:

النفط ليس مجرد مصدر للطاقة، ولكنه يعتبر أيضا موردا هاما لتحقيق أهداف التنمية الشاملة التي ستدعم بدون شك من القدرة التنافسية للاقتصادات العربية على مستوى النظام الاقتصادي العالمي. ومع توفر العائدات النفطية الضخمة، انطلقت جهود التنمية في البلدان العربية المنتجة للنفط بخطى سريعة، حيث خصصت ميزانية كبيرة للإئناء في البلدان المنتجة للنفط، فكانت البرامج الطموحة لبناء الطرق والمدارس والمستشفيات والمولدات الكهربائية والمساكن، وسواها من عناصر البنى الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية. ولقد حققت البلدان المنتجة للنفط إنجازات إنمائية واضحة، لكن ذلك لا يعني أن هناك تنمية حقيقية، فلا يزال اقتصاد هذه الدول يعتمد بشكل مباشر على إنتاج النفط الخام وتصديره، ويعتمد مطلقا على التجارة الخارجية. فالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول لم تؤدّ إلى إيجاد بناء إنتاجي قادر على دعم عملية التنمية واستمرارها، فهذه التغيرات لم تؤدّ إلى بناء الهيكل الإنتاجي المادي والبشري، القادر على توليد طاقة إنتاجية مدعمة ذاتيا، وقدرة على تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد في المدى المنظور. ولقد تعرض الاقتصاد العالمي لأزمة مالية عالمية كان لها التأثير البالغ على الجميع. بالنسبة للاقتصادات العربية، تمثلت أهم تداعيات الأزمة في الانخفاض الحاد في أسعار النفط وترجع الطلب عليه، والتباطؤ في وتيرة النشاط الاقتصادي وتراجع أوضاع المالية العامة وتناقص التدفقات النقدية الواردة لهذ الاقتصادات. ومن هذا المنظور أصبح على الدول العربية النفطية ترك الاعتماد فقط على خيار النفط في تمويل عملية التنمية الاقتصادية، والشروع في البحث عن البدائل خارج مجال المحروقات، وكذلك استغلال فترة ارتفاع أسعار النفط لأنها تمثل فرصة كبيرة لتنفيذ الكثير من الإصلاحات. وهنا تبرز أهمية التعاون العربي المشترك عن طريق اعتماد استراتيجية تنطلق من أهداف محددة ومسجلة بوضوح، أهداف تنطلق من تصور واضح للصورة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المرغوب فيها للمستقبل العربي.

النتائج:

- تتميز أغلب اقتصاديات البلدان العربية النفطية بأنها اقتصاديات مشوهة، تعتمد على نشاط اقتصادي واحد يتمثل في القطاع النفطي، وهذا ما أدى إلى تنمية غير متوازنة، فلدينا أنشطة اقتصادية متخلفة ونشاط واحد يحقق فائضا اقتصاديا، ولكن هذا الفائض الاقتصادي لا يمكن أن تتحكم في أسعاره.
- إن البلدان العربية المنتجة للنفط قد حققت إنجازات إنمائية واضحة، لكن ذلك لا يعني أن هناك تنمية حقيقية، فلا يزال اقتصاد هذه الدول يعتمد بشكل مباشر على إنتاج النفط الخام وتصديره، ويعتمد مطلقا على التجارة الخارجية.
- إن العائدات النفطية لم تخدم غرضها كأداة لاكتساب المجتمع النفطي للقدرة التكنولوجية التي هي شرط أساسي لقيام تنمية حقيقية، كما أن توافر الأموال الجديدة أدى إلى ضعف التحسس بالقطاعات غير النفطية، كالقطاع الزراعي.
- تتميز أسعار النفط بعدم استقرارها بالنظر لتأثرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية وهو ما يؤدي إلى تعرض اقتصاديات البلدان العربية النفطية لصدمات إيجابية أو سلبية حسب مستويات الأسعار المسجلة في الأسواق العالمية.
- تواجه البلدان المنتجة للنفط تحديات خاصة في إدارة اقتصاداتها، ليس فقط لأن أسعار وإيرادات النفط شديدة النقلب ومن الصعب التنبؤ بها بل أيضا لأنه يتعين عليها أن تخطط للوقت الذي سينفذ فيه النفط ولعدم اليقين

فيما يتعلق بإيرادات البترول، في حين يطرح واقع أن النفط شكل غير متجدد للطاقة قضايا متعقدة ترتبط بمدى قابلية الموارد للاستمرار وتخصيصها فيما بين الأجيال؛

- إن النفط الذي اعتمد عليه العالم كمصدر أساسي للطاقة وما يزال، سوف يكون مهددا بالنضوب قبل غيره من مصادر الطاقة الناضبة بسبب محدودية احتياطيها، مقارنة بنسبة الاعتماد المتزايد عليه، وهو ما يحتم على البلدان العربية على البحث عن البديل والمتمثل في الطاقات المتجددة.

التوصيات:

- يتمثل التحدي الأكبر بالنسبة لبلد منتج للنفط في مدى الحكمة في استخدامه لثروته النفطية، بدون تبديد الإيرادات، فالنفط قابل للنفاذ ولهذا فإن من المحتم أن تنضب الإيرادات النفطية في مرحلة ما.

- على البلدان العربية التصدي للتحديات الداخلية، وتتمحور حول إخفاق عملية التنمية القطرية وما يتفرع عنها من تحديات أخرى تتمثل في: الأمن الغذائي وردم الفجوة الغذائية، مشكلة المياه، نقل التكنولوجيا وبناء رأس المال البشري، مسألة التلوث وقضايا البيئة.

- على البلدان العربية التصدي للتحديات الخارجية التي تفرضها التطورات العالمية والتطورات والتغيرات التي تعززها عمليات العولمة المتزايدة للاقتصاد العالمي، وبالنسبة للاقتصادات العربية، فإنها ستواجه تحديات الانضمام للشركة الأوروبية، أو التعامل مع الاتحاد الأوروبي، والى الانضمام الى منظمة التجارة العالمية. كما ستواجه ما ينجم عن التعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية.

- لا يمكن لأية دولة عربية بمفردها أن تواجه التحديات الخارجية والداخلية، وإنه لابد في هذا المجال، عن العمل الجماعي والتنسيق العربي وتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك، تحقيقاً للأمن العربي وخاصة الأمن الاقتصادي الذي بتحقيقه يمكن تكريس القرار السياسي والاقتصادي المستقل، ويلعب النفط في هذا المجال الدور الرئيس.

- إن مشكلة التقلبات في أسواق النفط تطرح ضرورة العمل على تخفيف درجة الاعتماد على القطاع النفطي كأهم عامل في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال التركيز على التنويع الاقتصادي، ويمثل التصدي للترجع الحاد في أسعار النفط بسبب تداعيات الأزمة المالية العالية التحدي الأهم أمام البلدان العربية النفطية.

- مادة النفط مادة ناضبة، وبالتالي لابد من الاستثمار في الطاقة النووية وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح. هناك تحديين اثنين سيواجهان الإنتاج النفطي العربي، وهما زيادة استخدام بدائل أخرى للطاقة، كالفحم والوقود الحيوي، ودخول منتجين آخرين للنفط من خارج المنطقة العربية، لكن مع هذا سيبقى الطلب على النفط سيزيد ولا سيما النفط العربي.

- يستهدف التحول الحالي في مصادر الطاقة الانتقال من مصادر طاقة ناضبة إلى تلك المتوفرة بكميات أكبر ووصولاً إلى مصادر متجددة ودائمة. فالنفط والغاز يشكلان الأساس في مصادر الطاقة الحالية، وإن الأمل معقود على الفحم الحجري والطاقة النووية، ليشكلا مصادر الوقود الانتقالي إلى أن يحين الوقت لتطوير مصادر الطاقة التي لا تنضب، أي لها القابلية على التجدد الدائم. كالطاقة الشمسية والمفاعلات النووية وطاقة الرياح وطاقة الحرارة الجوفية لباطن الأرض وغيرها من الطاقات المتجددة الأخرى.

الإحالات والهوامش:

¹ صلاح يحيوي، فاروق الصوفي، سياسات في تصنيع النفط، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981، ص: 08.

² جون روبرتس، منهج مفتوح للتعريف على أساسيات صناعة النفط - مقدمة لصناعة النفط -، تقرير مؤسسة Internews، الولايات المتحدة الأمريكية، ص: 37.

- ³ محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983 ص: 08.
- ⁴ منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط أوبك، التقرير الإحصائي السنوي، الكويت، 2012، ص: 1.
- ⁵ صندوق النقد العربي، **التطورات في مجال النفط والطاقة**، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2011، ص: 99.
- ⁶ صندوق النقد العربي، **تطور السوق البترولية العالمية وتأثيراتها على الاقتصادات العربية**، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2011، ص: 185.
- ⁷ Steven Barnett, Rolando Ossowski, **Le yoyo pétrolier pourquoi les pays producteurs de pétrole doivent bien gérer leur ressources**, finances et développement magazine de FMI, Washington, Mars 2003, p : 36.
- * إن الفائض البترولي يمثل الفرق الموجب بين العائدات من الصادرات النفطية أساسا، وبين مجمل الواردات كأرصدة متراكمة تتحصل عليها الدولة. أي يعبر عن الفرق الموجب لميزان المدفوعات، والذي تعجز إمكانيات الاقتصاد الوطني عن استيعابه في أنشطة استثمارية حقيقية ومنتجة، مما يجعله يتراكم سنة بعد أخرى.
- ⁸ محمود عبد الفضيل، **الوطن العربي بين قرنين**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص: 223.
- ⁹ الطاهر الزيتوني، **التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 36، العدد: 132، منظمة العربية المصدرة للبترول، الكويت، شتاء 2010، ص: 56.
- ¹⁰ صباح عبد الرسول التميمي، **دور النفط العربي في تحقيق الأمن الاقتصادي العربي**، مجلة كلية للتربية للبنات، المجلد 21، العدد 01، جامعة بغداد، بغداد، 2010، ص: 131.
- ¹¹ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تطور العائدات النفطية وتأثيرها على اقتصادات الدول الأعضاء**، دراسات الإدارة الاقتصادية، الكويت، تشرين أول / أكتوبر 2011، ص: 03.
- ** يقصد بمشكلات الاختيار المعاكس هو المشكلات التي تنتج عن تقديم المؤسسات المالية ائتمان إلى عملاء ذو جدارة ائتمانية منخفضة مما قد يؤدي إلى عدم قدرتهم على السداد. أما المخاطر المعنوية هي تلك المخاطر التي قد تواجه المقرض (البنك) نتيجة اتجاه المقترض (العميل) إلى الاستثمار في مشروعات ذات درجة خطر مرتفعة و يعتبرها المقرض غير مقبولة لأنها قد تتسبب في حالة الخسارة في عدم استرداده لأمواله.
- ¹² Frederic S Mishkin, **Understanding Financial crisis, a developing country perspective**, NBER, Working paper series, wp 5600, may 1996, p: 17.
- ¹³ كريستينا برينت، طارق الحق وآخرون، **آثار الأزمة المالية والاقتصادية على البلدان العربية: أفكار بشأن استجابة سياسات الاستخدام والحماية الاجتماعية**، منظمة العمل الدولية، لبنان، أبريل 2009، ص: 01.
- ¹⁴ الطاهر الزيتوني، **تقرير حول الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على قطاع النفط والغاز الطبيعي في الدول العربية**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 37، العدد 136، المنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، الكويت، 2011، ص: 185.
- ¹⁵ الطاهر الزيتوني، **تقرير حول الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على قطاع النفط والغاز الطبيعي في الدول العربية**، مرجع سبق ذكره، ص: 186.
- ¹⁶ مخلفي أمينة، **النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة**، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011، ص: 231.
- ¹⁷ هاني عبيد، **الإنسان والبيئة - منظومات الطاقة والبيئة والسكان -**، دار الشروق، عمان، 2000، ص: 205.
- ¹⁸ صندوق النقد العربي، **التعاون العربي في مجال الطاقة المتجددة**، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2011، ص: 225.
- ¹⁹ كريسوفر ألسوب، **بسام فتوح، تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية (2 -**)، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المجلد: 37، العدد: 136، الكويت، شتاء 2011، ص: 63.

- ²⁰ كرستين لينس، ليلي رياحي، وآخرون، الطاقة المتجددة، التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية، المنتدى العربي للبيئة والتنمية AFED، 2013، بيروت، 2013، ص: 51.
- ²¹ كرستين لينس، ليلي رياحي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 51.
- ²² صندوق النقد العربي، التعاون العربي في مجال الطاقة المتجددة، مرجع سبق ذكره، ص: 225.

المراجع:

باللغة العربية:

1. الطاهر الزيتوني، التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 36، العدد: 132، منظمة العربية المصدرة للبترول، الكويت، شتاء 2010، ص: 56.
2. الطاهر الزيتوني، تقرير حول الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على قطاع النفط والغاز الطبيعي في الدول العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 37، العدد 136، المنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، الكويت، 2011.
3. جون روبرتس، منهج مفتوح للتعريف على أساسيات صناعة النفط - مقدمة لصناعة النفط -، تقرير مؤسسة Internews، الولايات المتحدة الأمريكية.
4. صباح عبد الرسول التميمي، دور النفط العربي في تحقيق الأمن الاقتصادي العربي، مجلة كلية للتربية للبنات، المجلد 21، العدد 01، جامعة بغداد، بغداد، 2010.
5. صلاح يحيوي، فاروق الصوفي، سياسات في تصنيع النفط، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981.
6. كريستوفر ألسوب، بسام فتوح، تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية (2 -)، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المجلد: 37، العدد: 136، الكويت، شتاء 2011، ص: 63.
7. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
8. محمود عبد الفضيل، الوطن العربي بين قرنين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
9. مخلفي أمينة، النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011.
10. كرستين لينس، ليلي رياحي، وآخرون، الطاقة المتجددة، التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية، المنتدى العربي للبيئة والتنمية AFED، 2013، بيروت، 2013، ص: 51.
11. كريستينا برينت، طارق الحق وآخرون، آثار الأزمة المالية والاقتصادية على البلدان العربية: أفكار بشأن استجابة سياسات الاستخدام والحماية الاجتماعية، منظمة العمل الدولية، لبنان، أبريل 2009.
12. كريستوفر ألسوب، بسام فتوح، تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية (2-2)، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المجلد: 37، العدد: 136، الكويت، شتاء 2011، ص: 63.
13. هاني عبيد، الإنسان والبيئة - منظومات الطاقة والبيئة والسكان -، دار الشروق، عمان، 2000، ص: 205.
14. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2011.
15. منظمة الأقطار العربية المصدرة لبترول (أوبك)، التقرير الإحصائي السنوي، الكويت، 2012.
16. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك)، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 38، الكويت، 2011.
17. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، تطور العائدات النفطية وتأثيرها على اقتصادات الدول الأعضاء، دراسات الإدارة الاقتصادية، الكويت، تشرين أول / أكتوبر 2011.

باللغة الأجنبية:

1. Steven Barnett, Rolando Ossowski, **Le yoyo pétrolier pourquoi les pays producteurs de pétrole doivent bien gérer leur ressources**, finances et développement magazine de FMI, Washington, Mars 2003.
2. Frederic S Mishkin, **Understanding Financial crisis, a developing country perspective**, NBER, Working paper series, wp 5600, may 1996.
3. Centre de Recherches Statistiques Economiques et Sociales et de Formation pour les Pays Islamiques, Rapport économique annuel dans les pays membres de l'OCI, Turquie, 2012.